بمضمون هذه الاحكام المذكورة من دراها وتحققها يبطل التقرير المبني على الامر الباطل ويستحقون اولاد الميت الاول ما كان يستحقه والدهم من جميع ما ذكر ام الحكم لهذا التقرير الذي لم يصادف محله لا بتنابه على الامر الباطل ام كيف الحال

فاجاب ذكر علماؤنا رحمهم الله تعالى ان تعليق التقرير في الوظائف صحيح احتراز عن جواز تعليق القضاء والامارة فيمكن ان يقال ما في السؤال يدل على ان احد الامرين المذكورين انتقل ما كان بحصته مما ذكر لاولاده ليسبب التقرير المذكور وانما الامر غير مصادف حيث كان ثمة ما ذكر من التقرير فاذا ظهر ذلك وقامت البينة عضمونه كان لاولاد المتوفي ما كان لوالدهم حال حياته المعلق لذلك واما اذا قالت فانه يبطل التقرير المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم

وسئل عن رجل ارسل الى رجل اخر مكرة باشوية في وظيفة ووكل الرجل وكالة فبض فقبضها الوكيل نحو سبع سنين فجاء رجل اخر بعد هذه المدة وادعى بان هذه الوظيفة لي وانا حي فكيف نصرف لغيري فهل للرجل الوكيل تمكينه من الوظيفة المذكورة قبل اعضاء حاكم شرعي وترفع يد القابض قبل ان يخبر صاحب الوظيفة الموكل وهل للرجل المدعي وجه على القابض بجميع ما استكمله في هذه المدة وتسمع دعواه ام كيف الحال

فاجاب ان كان المرسل بالمذكرة للوكيل مقرا في الوظيفة ممن له ولاية التقرير في ذلك فهو حينئذ شرعي سمع له التقرير فيها استحق ما هو في مقابلها وان كان بخلاف ذلك لم يستحقا بل لمن تولى الامر ايده الله تعالى ان يخرج وظيفة اخر من يده من غير سبب يقتضي ذلك ففي رسالة الامام ابي يوسف رحمه الله تعالى الى هارون الرشيد وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف انتهى وشيء يكره في سياق النفي فلا يجوز اخذ وظيفة احد من غير سبب يقتضي ذلك شرعا فاذا كان لقرار الرجل في الوظيفة على هذا الوجه الذي بيناه فهو غير صحيح والاول باق على وظيفته فاذا كان باقيا عليها ايحتاج الى انقضاء القاضي لكونها لم تخرج عنه على الوجه المشروح وان كان

يخالفه

يخالفه فالامر ما ذكرناه اول الجواب والله اعلم

وسئل عن رجل له وظيفة فرغ عنها لاخر وقرر المفروغ له فيها من له ولاية التقرير ثم بعد مدة انتقل القارغ المذكور وظن رجل اخر ان الوظيفة باقية عليه فظلها من حضرة مولانا السلطان نصره الرحمن فقرره فيها عن محلول القارغ المرقوم بناء على انها شاغرة فهل والحالة هذه صح التقرير ام لا يصح لكون الوظيفة لم تخل عوجب القارغ والتقرير السابق ممن له ولاية ذلك

فاجاب حيث كان تقرير مولانا السلطان ايده الله تعالى صحيحا على الامر المذكور ولم يصادف محله فالمستحق للوظيفة المذكورة انما هو المفروغ له بها ان يكن قرره فيها بعد القارغ من له ولاية التقرير في ذلك والله اعلم

وسئل عن هذا الربط والخلاوي التي بناها اهل الخير وعينوا لكل شخص من الفقراء خلوة يسكنها في رجل اجر من اهل الخير وجعل لكل فقير من سكان الخلاوي احسانا جاريا فهل اذا خربت الخلاوي واحتاجت الى العمارة للناظر على الخلاوي ان ياخذ الاحسان الذي ليس من غلات الرباط ولا من باب الدين او فقه فيصرفه على عمارة الرباط والخلاوي حيث او قفهم اعلى المستحقين ام ليس له ذلك وما حكم الله في ذلك

فاجاب الحكم في ذلك ان العمارة على من له السكنى فاذا امتنع من له السكنى عن التعمير اجرها القاضي وعمرها من اجرتها ثم اذا استغنت ترد الى من له السكنى وليس للناظر فعل ما ذكر بالسؤال والله اعلم

وسئل عن شخص مات وخلف عنه بموجب موته لامور فقرر ولي الامر انسانا في جميع ما هو له من التعلقات بهذا النص وقرر انسان اخر في امور معينة بالبعض من هذه التعلقات منصوص عليها فاذا صرف انحدنا ربحها في التقرير بان كان في يوم واحد مثلا يختص المعين له بما هو معين في تقريره وباخذ الثاني ما عداه من التعلقات المذكورة بهذا الاجمال في تقريره او يشاركه ايضا الثاني فيما عين له ونص له عليه في تقريره

فاجاب ذكر علماؤنا رحمهم الله تعالى فيمن اوصى بخاتم الانسان بالنص عنه لاخر وذكر ذلك مقصورا بان ذكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)